

جامعة ابن خلدون - تيارت-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تاريخ الفكر السياسي

السنة: أولى ليسانس علوم سياسية

الأستاذ: عمر بكيري

المحاضرة الخامسة: نماذج عن الفكر السياسي

الإغريقي القديم ( أفلاطون )

أفلاطون المولد والنشأة:

ولد أفلاطون في أثينا سنة 427 ق.م من أسرة أرستقراطية من أركان السلطة، يعتبر من أبرز تلامذة سقراط و أكثر المتأثرين به فكرا و أسلوبا حتى صعب التمييز بين أفكارهما، صُدم لإعدام أستاذه فنقم أكثر على النظام الديمقراطي الأثيني، كما عايش عهد الأرستقراطية و حكم الثلاثون طاغية بعد هزيمة أثينا في حربها ضد اسبارطا، فنقم كذلك على النظام الأرستقراطي ما جعله يشد الرحال خارج أثينا، تم أسرهِ و بيعه في سوق الرقيق، و بعد أن أُعتق عاد إلى أثينا و أنشأ مدرسته الشهيرة الأكاديمية أو أكاديموس، أين علم فيها تلاميذته دون أجر، و ألف عدة مؤلفات اتخذت صورة محاورات أشهرها الجمهورية، السياسي أو رجل الدول، القوانين.

منهجه:

هو رائد المنهج الفلسفي المثالي الاستنباطي؛ الذي يقوم على وضع مقدمات عامة يستنبط من خلالها نتائج خاصة، فهو انتقال فكري من العام إلى الخاص بهدف الوصول إلى الأمثل؛ أي ما يجب أن يكون.

## كتاباتة:

جاءت كتابات أفلاطون تعبيراً عن مراحل حياته و تجسيدا للتطور الحاصل في أفكاره، فجاء كتاب مرحلة الشباب تحت عنوان الجمهورية، و كتاب مرحلة الكهولة و النضج بعنوان السياسي أو رجل الدولة، أما كتاب مرحلة الشيخوخة و الحكمة فكان تحت عنوان القوانين.

### أولاً: محاورة الجمهورية

#### 1. أصل الدولة عند أفلاطون:

يرى أفلاطون أن أصل الدولة أو السلطة السياسية هو إنساني إرادي غائي، بهدف سد الحاجيات و تنظيم الحياة و تحقيق الحماية و الأمن و الحكم و الإدارة، و تقوم دولته على أساس أن الفضيلة هي المعرفة بمعنى أن حكم الدولة يعود إلى الفلاسفة أصحاب الحكمة و المعرفة، كما تقوم دولته على التخصص و تقسيم العمل.

#### 2. التقسيم الطبقي عند أفلاطون:

قسم أفلاطون المجتمع في دولته إلى ثلاث طبقات هي:

- طبقة الحكام الفلاسفة: و هم المؤهلون بقدراتهم العقلية للحكم.
- طبقة الحراس المحاربون: و هم المؤهلون بقدراتهم الجسدية للعمل و العقلية للخضوع.
- طبقة المنتجين: وهم المزارعون الصناع و التجار، و هم المؤهلون بقدراتهم الجسدية للعمل و العقلية للخضوع.

وضع أفلاطون لهذا التقسيم أساساً دينياً أسطورياً ليضمن اقتناع الناس به و قبولهم له، حيث يفترض هذا الأساس أن أصل البشر يعود إلى باطن الأرض و أن الآلهة عندما خلقتهم مزجت مادة بعضهم بالذهب، فخلق الفلاسفة الحكام، بينما مزجت مادة غيرهم بالفضة فنتج الحراس، و مزجت مادة الآخرين بالنحاس و الحديد فنتج المنتجون، كما وضع أفلاطون لكل طبقة من طبقات الدولة قوتها النفسية المتحكمة فيها و الموجهة لنشاطاتها، فالفلاسفة الحكام تحركهم القوة العقلية، بينما الحراس تحركهم القوة الغضبية بينما المنتجون فتتحركهم القوة الشهوانية، حيث مثل كل طبقة بأعضاء من أعضاء الجسم و هي العقل، العضلات، الأعضاء، كما حدد لكل طبقة فضيلتها الخاصة،

فجعل الحكمة و المعرفة هي فضيلة الحكام الفلاسفة، بينما الشجاعة هي فضيلة الحراس المحاربين، أما طبقة المنتجين فجعل فضيلتهم هي الاعتدال.

### 3. التخصص و تقسيم العمل عند أفلاطون:

قسم أفلاطون العمل في دولته و جعله متخصصا بحيث تخصص كل طبقة بمهنة واحدة تتوافق مع مؤهلاتها، و تتحدد الطبقة التي ينتمي إليها كل فرد عبر سياق تربوي تعليمي، يبدأ من الولادة و يستمر إلى مستوى معين من التربية بحسب قدرات الفرد الفطرية.

### 4. أطوار التعليم عند أفلاطون:

يرى أفلاطون أن وظيفة الدولة الأساسية هي التعليم، بالإضافة إلى الدفاع، سد الحاجيات، الحكم و الإدارة، حيث يقوم برنامجه التعليمي على ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: تبدأ من سن الطفولة حتى سن العشرين، تدرس فيها التربية البدنية، الموسيقى، الرياضيات، الدين، التاريخ، و بعد الامتحان يصبح الراسبون من طبقة العمال المنتجين.
- المرحلة الثانية: تبدأ من سن العشرين إلى سن الثلاثين، تدرس فيها شتى العلوم بما فيها الفلك و الطبيعة، و بعد الامتحان يصبح الراسبون من طبقة الحراس المحاربين.
- المرحلة الثالثة: تبدأ من سن الثلاثين إلى سن الخامسة و الثلاثين، تدرس فيها الفلسفة أساسا للتمييز بين العالم المادي و العالم المثالي عالم الحكمة، و بعدها يوجه الطلاب إلى الحياة العملية لمدة خمسة عشر سنة لاختبار حكمتهم و تطبيق فلسفتهم، و بعد الامتحان يصبح الناجحون تلقائيا من حكام الدولة، أما الراسبون فيوجهون إلى طبقة الحراس، و تتم هذه المرحلة تحت إشراف الفلاسفة.

### 5. شيوعية أفلاطون:

رفض أفلاطون الملكية الخاصة لأنها تتعارض مع المصلحة العامة و هي قائمة على الأنانية و الاهتمام بالممتلكات الخاصة دون الاهتمام بالصالح العام، كما أن الملكية الخاصة تسبب التناقضات و الصراعات بين أفراد المجتمع. من جهة أخرى رفض أفلاطون العائلة لأن حسب رأيه محبة العائلة و الأولاد تطغى على الإخلاص و حب الوطن و المصلحة العامة، لذلك فهو يرى بأن يعيش الحراس و الحكام في حالة شيوعية تامة و أن لا تكون لهم أسر خاصة، فيكون زواجهم مؤقتا تنظمه السلطة

العامة و هي التي تقوم بتربية الأولاد و جعلهم مجهولين من أهلهم، حتى تنمو فيهم مشاعر المواطنة و التضحية في سبيل الدولة و نزول عنهم الأنانية و حب الذات.

#### 6. طبيعة الحكم عند أفلاطون:

حكم الفلاسفة هو حكم مطلق لا قيد فيه، فالحكمة و البصيرة هي التي تحكم و لا مكان للقوانين المقيدة، فالفيلسوف الحاكم يتجاوز القوانين و يغيرها متى شاء، و هو عنده بمثابة حاكم فيلسوف مستبد مستنير، لأنه يحكم بفضيلة العقل و الحكمة و هي أسمى من القوانين التي يضعها البشر، و حتى تلك القوانين التي يضعها الحاكم الفيلسوف نفسه فهو أسمى منها لأنه من يضعها و يغيرها متى اقتضت الضرورة بحكمته و بصيرته لتتلاءم مع الظروف و الوقائع الجديدة.

#### 7. العدالة عند أفلاطون:

يرى أفلاطون أن العدالة في الإنسان تتجسد في تحقيق التوازن بين طبقات النفس الثلاث: العقل، الطاقة أو الإرادة، و الرغبات، بحيث تخضع الطبقة الأدنى للطبقة الأعلى، فالإنسان العادل هو الذي يكون متوازنا تخضع فيه رغباته إلى إرادته و قوته و كليهما يخضعان إلى سلطان عقله، و قياسا على ذلك تكون العدالة في الدولة من خلال التوازن و التخصيص بين طبقات المجتمع، بحيث تقوم كل طبقة بوظيفة محددة و تخضع كل واحدة منها إلى الطبقة التي تعلوها، فيخضع العامة أو المنتجون إلى طبقة الحراس المحاربين، و جميعهم يخضع إلى الحكام الفلاسفة خضوعا تاما طوعيا.

#### 8. الأخلاق عند أفلاطون:

تستند فكرة الأخلاق عند أفلاطون إلى فكرة الفضيلة هي المعرفة، التي أخذها عن أستاذه سقراط، الذي كان يرى بأن الإنسان خير بطبعه و أخلاقي بطبعه، لكنه يتصرف بشكل لا أخلاقي بسبب الجهل، لذلك فان الفضيلة أو الأخلاق مؤسسة على المعرفة و يمكن تعلمها و تعليمها للأفراد.

#### ثانيا: محاوره السياسي

إن أهم ما قدمه أفلاطون في هذه المحاوره هو قوله بأن السياسة هي علم و فن، بالإضافة إلى تعريفه للسياسي و علم السياسة، و الذي يعتبره هو القدرة على العودة إلى عالم المثل و استلهاهم حقائق الملك منه، و بناء على ذلك يصبح السياسي هو ذلك الحاكم القادر على ذلك و بالنتيجة

فالفلاسفة الحكماء وحدهم من يستطيعون ذلك، أما فن السياسة فيعرفه أفلاطون على أنه حكم الناس بدون إكراه أي برضاهم.

يرى أفلاطون في هذه المحاور أن الهدف الذي يسعى الحكام لتحقيقه لا يجب أن يكون توسيع الدولة و بناء قوتها فقط، بل تحقيق سعادة المواطنين و جعلهم أفضل أخلاقا، حيث يرى أن السياسي الحقيقي هو الذي يعمل لصالح المصلحة العامة و بناء مجتمع مثالي، و هذا يتم كذلك من خلال الزواج الملائم و كذلك عبر التربية الأخلاقية التي تطور و تعلي المشاعر الوطنية نحو المجتمع.

يرى أفلاطون كذلك أن السياسي أو رجل الدولة لا يجب أن يقوم باسترضاء المحكومين، لأنه لا ينظر إلا إلى المصلحة العامة و رفاهية المجتمع، و في سبيل تحقيق ذلك فهو قد يضطر إلى تجاهل القوانين و حرية الأفراد، و بذلك يختلف عن الحاكم الطاغية في كونه مستبد مستنير لا يستخدم القوة الغاشمة لفرض حكمه كما يفعل الطاغية، بل له من الحكمة و المعرفة ما يمكنه من جعل حكمه مقبولا لدى شعبه.

### ثالثا: محاوره القوانين

قام بتأليفه بعد حوالي ثلاثين سنة من تأليفه لكتاب الجمهورية، أي بعد بلوغه لمرحلة متقدمة من النضج الفكري، اعترف من خلاله بأن مدينته المثالية صعبة التحقيق في أرض الواقع على الأقل في زمانه، لذلك فقد عدل من أفكاره بحيث أضحت أكثر واقعية و قابلية للتطبيق، فالنظام المثالي الآن هو الذي يجمع بين حكمة الملك و بين قوة القوانين، و فيه يخضع الجميع إلى سلطة القانون، و تبقى المعرفة و الحكمة وحدها هي التي تعلو عليه، فأفلاطون مازال يرى بأنه لا يمكن التمسك بقانون وضع في ظل ظروف معينة تغيرت الآن و أصبحت تتعارض حتى مع المصلحة العامة لذلك يبقى الفيلسوف دوما أسى من القوانين.

أقر أفلاطون في كتابه هذا بوجود الملكية الخاصة، لكنه قيدها بشرط و هو أن لا تؤدي إلى إحداث فوارق كبيرة في الثروات بين المواطنين، أما أفكاره حول مشاعية العائلة فقد تراجع عنها كذلك، حيث أقر بصعوبة إلغاء العائلة نهائيا بين طبقة الحكام و المحاربين، لذلك أقر بفكرة الزواج لكنه قيده بجعله زواجا ملائما داخل كل طبقة و بين أسر فيما بينها، من أجل تحسين النوع البشري، كما اقترح على الشباب الأخذ بنصائح الحكماء في مسألة زواجهم.

## رابعاً: أنواع أنظمة الحكم عند أفلاطون

أ. في مرحلة الشباب:

قسم أفلاطون الحكومات في مرحلة شبابه إلى صنفين مثالية و واقعية

الحكومات المثالية: و هو النظام الفاضل الذي يحكمه الفلاسفة فرادى أو قلة، و يقوم على فضيلة العقل و هو أفضل أنواع الأنظمة.

الحكومات الواقعية: قسمها أفلاطون إلى خمسة أشكال كما يلي:

- نظام الحكم الأرستقراطي (حكم النبلاء): و هو أكثر أنظمة الحكم الواقعية كمالاً، و هو نظام حكم صالح لأنه يهدف إلى الخير و العدالة، فضيلته هي العدالة.
- نظام الحكم التيموقراطي (حكم الباحثين عن المجد و الشرف): و هو حكم القلة العسكرية المتطلعة إلى المجد و الشرف، الراغبة في التفوق و تحقيق الانتصارات، فضيلتها هي المجد.
- نظام الحكم الأليغارشي (حكم الأغنياء): و هو حكم القلة الثرية الفاسدة، حيث الفضيلة هنا الثروة و الغنى و تصبح قيمتها هي مقياس كل شيء.
- نظام الحكم الديمقراطي (حكم الأحرار): و هو حكم المواطنين الأحرار العوام بمعنى حكم الفقراء ضد الأغنياء، و هو حكم الكثرة الجاهلة و فضيلته هي الحرية.
- نظام الحكم الاستبدادي (حكم الطغيان): و هو حكم الفرد المستبد الطاغية بالقوة بعيداً عن الفضيلة الأخلاقية، بل فضيلته هي السلطة و القوة.

دورة الحكم عند أفلاطون:

رأى أفلاطون أن أنظمة الحكم تتغير من شكل لآخر على شكل دورة تاريخية متعاقبة، تبدأ عندما يفقد النظام القائم ايجابياته و فضائله و تزيد مساوئه فيتحول إلى نظام سيء آخر، حيث يبدأ النظام الأرستقراطي في الانهيار نتيجة الابتعاد عن تحقيق العدالة و الفضيلة و يتحول إلى نظام تيموقراطي تعلو فيه قيمة المجد و الشرف على قيمة العدل و المعرفة، ثم يسقط هذا النظام و يتحول إلى نظام أليغارشي يسيطر فيه حب المال على الأفراد، و تعتلي الطبقة الغنية الحكم دون أن يكون للفقراء أية حقوق، ثم يصبح النظام ديمقراطياً عندما ينتشر الحسد و الصراع بين الأغنياء فيتخلون عن فضائلهم من أجل الثروة، و تزيد عداوة الفقراء لهم و يقوموا بثورة ضدهم ليستولوا على الحكم، و

يصبح الحكم هو حكم الأغلبية الفقيرة ضد الأقلية الغنية، ثم تحدث الفوضى و التطرف في الحرية و تغيب السلطة و يدب الخلاف و الصراع بين العامة، و بذلك تتهيأ الظروف لظهور الفرد المستبد الطاغية الذي يحكم بالقوة و العنف لكي يقضي على الفوضى و الصراع.

#### ب. في مرحلة الكهولة:

أعاد أفلاطون في كتابه السياسي تصنيف أنظمة الحكم مستخدماً معيارين مركبين هما القانون و عدد الحكام، و بدمجهما معا وضع ستة أنواع من الأنظمة كما يلي:

- النظام الملكي الدستوري: و هو نظام حكم الفرد وفق القانون، و هو أفضل الأنظمة لأنه يحاكي نظام حكم الملك الفيلسوف، لأن القانون هو أفضل تجليات العقل.
- النظام الأرستقراطي الدستوري: و هو نظام حكم القلة وفق القانون و هو نظام حكم فاضل.
- النظام الديمقراطي الدستوري: و هو نظام حكم الكثرة من عامة الشعب، و هو أقل الأنظمة القانونية فضيلة و أكثرهم سوءاً.
- النظام الملكي الاستبدادي: و هو نظام حكم الفرد بدون دستور، و هو أقل الأنظمة الاستبدادية سوءاً، لأن فساد فرد و استبداده أهون من فساد و استبداد قلة أو كثرة.
- النظام الأوليغارشي الاستبدادي: و هو نظام حكم قلة بدون دستور، و هو نظام حكم سيء.
- النظام الديمقراطي الاستبدادي: و هو نظام حكم الكثرة بدون دستور، و هو أسوأ الأنظمة الاستبدادية.

#### ج. في مرحلة الشيخوخة:

في كتابه القوانين أقر أفلاطون أن أفضل أنظمة الحكم هي دولة القوانين ذات النظام الدستوري و ذات المشاركة الشعبية الواسعة، حيث قبل أفلاطون زيادة إسهام المواطنين في تسيير السلطة و إدارة الحكم، لكنه وضع شرط الحصول على قدر متساوي و مناسب من التعليم و المعرفة بأسمى القوانين و ليس بالفلسفة، لتأهيلهم لهذه المشاركة.

يرى أفلاطون بأن يكون دستور المدينة مختلطاً تجتمع فيه العناصر الإيجابية لكلا النظامين الملكي الفردي و الديمقراطي الجماعي (السلطة و الحرية)، و بذلك يكون أفضل نظام حكم عنده في مرحلة الشيخوخة هو ذلك النظام المختلط المتوازن و المعتدل، الذي يجمع بين الفردية و الجماعية و بين

السلطة و الحرية، ففي كل شكل منهما كان هنالك تطرف و إفراط أفسد الحكم، و بالتالي فأفضل نظام حكم هو النظام المختلط المتوازن المعتدل.